إشكالية الهوية
في زمن العولمة

الدكتور فارح مسرحي
جامعة باتنة-الجزائر

تقديم:

تهدف هذه الورقة إلى البحث في موضوع الهوية في السياقات العربية الإسلامية منمنطلق أن الكثير من المفاهيم والمقولات المتداولة بكثرة في مختلف الخطابات العلمية، الإعلامية وحتى العامية، ومن كثرة تداولها تبدو وكأنها واضحة جلية، مع أن أشكلتها ومدارستها تكشف في أغلب الأحيان مدى تعقدها وغموضها من جهة، وحساسيتها من جهة أخرى، وهو ما ينطبق على مفهوم الهوية أشد الانطباق، وهذا التباين بين المعنى المتداول والمعنى الذي تشير إليه هذه التصورات، يفرض عبلينا أكثر من أي وقت مضى ضرورة مقاربتها من منظورات مغايرة وبالاستحضار الواعي للمستجدات الإقليمية والدولية على مختلف الصعد.

ولما كانت استراتيجية البحث النقدي الهادف تقتضي نقد ما هو كائن من أجل الكشف عما ينبغي أن يكون، فإننا سنحاول نقد التصور الشائع للهوية في السياقات العربية الإسلامية والذي يمكن أن نسميه الهوية-الملجأ، مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات المؤطرة لراهن المجتمعات العربية الإسلامية منذ ما سمي - بصورة جد متسرعة وبالتالي غير دقيقة- بالربيع العربي، والحركات الاحتجاجية العنيفة التي عرفتها كثير من الدول العربية والإسلامية (تونس، ليبيا، اليمن، مصر، سوريا) وما تبع هذه الحركات من أعمال عنف وقتل وتخريب...الخ، وهي أعمال لاتزال مستمرة وبصورة متزايدة في بعض الدول، مما يؤكد هشاشة مؤسساتنا ومنظوماتنا

القانونية وكذا غموض تصوراتنا وخطئ الكثير منها، فالأحداث التي عاشها العالم العربي في السنتين الماضيتين برهنت على تصدع الكثير من التصورات والأفكارالتي عدت بديهية واضحة لدى الإنسان العربي عاديا كان أو مثقفا، مما يفرض علينا أكثر من أي وقت مضى ضرورة مراجعة وإعادة صياغة هذه المواضيع التي تعد إطارا موجها، ضاغطا ومؤسسا للمستقبل، ومن ثم فإننا سنحاول أشكلة موضوع الهوية في ضوء هذه المعطيات من أجل للتعرف على التأثيرات التي يمارسها الحاضر،والتغيرات التي يفرضها بالضرورة على تصورنا للهوية بالنظر لتأثر عناصرها الأساسية أو ما يسمى بثوابت الهوية بإكراهات هذا الحاضر وتعقيداته، وهو التأثير الذي يتجلى بصورة واضحة على الإنسان العربي المسلم الواقع تحت ضغط ثقافي وإعلامي رهيب من قبل القوى الخارجية(قوى العولمة)، وتهميش وازدراء فضيع من طرف النخب السياسية الحاكمة في أغلب بلداننا.

والهدف الأسمى لهذا البحث هو السعي إلى توصيف ملامح مقاربة جديدة وفهم جديد الهوية وهو ما سندعوه بـ: الهوية-المشروع، نعتقد أنه السبيل الأمثل لإعادة الاعتبار للفعل الإبداعي الذي يسهم في البناء الفعال للمستقبل، لأن هذا التصور الجديد يكون في الآن نفسه على وعي حقيقي بمعطيات الحاضر وضرورات المستقبل من جهة، وعلى وعي مماثل بالمرجعيات الأساسية لعناصر الهوية، مستلهمين في ذلك التصور الذي كثيرا ما ردده المفكر الجزائري الراحل مولود قاسم نايت بلقاسم(1927-1992) من أن الإنسان مطالب بأن يكون ابن عصره، محافظا على أديم مصره دون أن يصبح نسخة غيره، وعليه يمكن صياغة الإشكالية التي تبحثها هذه الورقة كما يلي: ما هي انعكاسات العولمة على مفهوم الهوية خصوصا لدى فئة الشباب؟ وكيف ينبغي مواجهتها أو التصدي لها، وكيف ينبغي أن يكون تعاطينا مع عناصر هويتنا في ظل هذه العولمة ؟ بعبارة أخرى ما هو التصور الأكثر ملاءمة والأكثر فعالية للهوية في ظل العولمة؟.

أولا: العولمة كنسق للهيمنة :

كثيرة هي المفاهيم والشعارات التي أفرزتها التغيرات التي شهدها العالم منذ النصف الثاني من القرن العشرين –أي بعد الحرب العالمية الثانية– والتي يتم توظيفها وتداولها على أنها واضحة، براقة، جذابة...الخ، ثم يتم تسويقها على أنها سبل وتوجهات لتدعيم الإنسنة ونشر الحضارة وتعميم الثقافة...الخ، غير أن الكثير من هذه المفاهيم ظاهره فيه الرحمة وباطنه العذاب لمن استطاع سبر أغوارها بالتدقيق والتحقيق في كنهها ومنتهى مضامينها، ومن أبرز هذه المفاهيم/التوجهات؛ الديمقراطية، حقوق الإنسان، حماية الأقليات، حوار حضارات والثقافات والديانات.

وتتم الدعوة لهذه التوجهات ضمن المقولة الأم، مقولة العولمة التي هي غاية ومآل هذه التوجهات، والصدر الحاضن لها جميعا، وقد كثر الحديث عن العولمة حتى قبل أن تتجسد أو تتحقق في أرض الواقع، سواء كان حديثا تهويليا حول آثارها التدميرية وانعكاساتها السلبية على الكثير من المجتمعات، أو كان حديثا تهليليا داعيا إلى ضرورة ركوب موجتها باعتبارها السبيل الأمثل للتحرير والتنوير والنجاة، ولكن، بدل أن تنتهي المناقشات والندوات التي عقدت لأجل فهم العولمة وتحديد آليات التعامل معها إلى توضيح مدلولها، انتهت إلى عكس ذلك تماما إذ ازداد المفهوم غموضا والتباسا، وتعتم بريقه –في السياقات العربية الإسلامية خاصة– ولم يعد يحيل إلى أي شيء ظاهر للعيان، دون أن يعني ذلك فشل العولمة أو نهايتها، بقدر ما يعني صعوبة اختراق آليات اشتغالها التي ينطبق عليها ما أسماه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو(1926-1984) بـ: ميكروفيزياء السلطة حين شبه آلية اشتغال السلطة ومواطن تدخلها وشبكة علاقاتها، بتلك العلاقات التي تنشأ بين الجسيمات الدقيقة التي تتكون منها الذرة في العالم المتناهي في الصغر.

وبالنظر إلى راهن البشرية نجد أنه يقوم على تقسيم الفاعلين الاجتماعين إلى فئتين وفق ثنائية متضادة أحد قطبيها إنسان ينتمي لعالم قوي، متقدم، منتج،

مهيمن، أما قطبها الثاني فهو إنسان ينتمي إلى عالم متخلف، ضعيف، مستهلك، مهيمن عليه، وهي الثنائية التي تحدث عنها كثيرا عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو(1930-2002)، والتي تعمل على تكريس الهيمنة البشعة وتغييب أو إلغاء المفهوم الحقيقي للإنسان الذي كرمته مختلف المذاهب الفلسفية ومختلف الأديان، جاعلة منه كائنا ساميا يسعى بفضل إقدامه وفضوله المعرفي لفهم ما يحيط به وتحسين ظروف حياة البشرية جمعاء.

واستقراء التاريخ الغربي منذ بداية الأزمنة الحديثة باكتشاف العالم الجديد– القارة الأمريكية– مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشروما تلا ذلك من ثورات شاملة وتغييرات جدرية مست التصورات والمؤسسات بشتى أنماطها ومستوياتها؛ يوضح لنا كيف راح العقل الغربي يحول إرادة المعرفة التي جبل عليها الإنسان إلى إرادة للهيمنة والسيطرة على الطبيعة أولا، وعلى الإنسان/الآخر ثانيا وأخيرا، وكيف تحول الإنسان من خير بطبعه، إلى شرير وأناني وذئب للإنسان بلغة الفيلسوف توماس هوبز(1588-1679)، فمقولتا؛ "المعرفة قوة" التي أعلنها فرنسيس بيكون(1561-1626)، والسعي إلى "ترييض وترويض الطبيعة"لرينيه ديكارت(1596-1650) كانتا كافيتين لتدشين مسيرة انطلاق العقل الغربي واندفاعه للسيطرة على الطبيعة وإخضاعها لمقاييسه المادية وغاياته البراغماتية، ثم جاءت الأنثروبولوجيا التقليدية وكذا الاستشراق كمجالين معرفيين حديثين موجهين لخدمة الأغراض الاستعمارية التوسعية قصد السيطرة على الإنسان الآخر، المختلف عن الإنسان الغربي، وكل ذلك كان موجها لتحقيق مصالح هذا الأخير، وإشباع غرائزه ونزواته وإعلان هيمنته على الكون كخطوة أولى، ليأتي إعلان تأله بعد أن أرغم الفيلسوف الثائر فريديريك نيتشه(1844-1900) الإله على الأفول والانسحاب من هذا العالم، فاسحا المجال أمام الإنسان الأعلى المستعد للدوس على

كل شيء ماديا كان أو رمزيا وديدنه في ذلك أن" لا قيمة للقيم" ضمن عالم تحكمه حتمية مطلقة وإنسان حديث أو حداثي توجهه عدمية مطبقة .

وانتهى هذا المسار التطوري إلى تشظي الوعي الغربي بفعل الصراع والتنافس بين أفراده، وانفجار حربين عالميتين مزقتا العالم تمزيقا ما بعده تمزيق، وتم خلالهما التفنن في شتى أشكال القتل والتعذيب والتدمير، ليبرز بعدهما وعي غربي جديد، وعي لم تتغير أهدافه وغاياته العميقة، ولكن تغيرت آلياته ومناهجه في تحقيق هذه الأهداف وأبرز هذه السبل المستحدثة تلك الظاهرة أو العملية التي أخذت تحفر مجراها في التاريخ البشري بقوة، والتي تعددت تسمياتها كالغربنة والأمركة والكوكبة والعولمة ...الخ.

ولئن اختلفت التسميات فالمسمى واحد، وهو سعي الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لفرض رؤيته ومعاييره الثقافية على باقي الشعوب، معمما قيمه ونمطه الخاص في التفكير والسلوك لدعم هيمنته الثقافية في ظل هيمنته الاقتصادية المتجلية في احتكاره لرؤوس الأموال والأسواق التجارية، ووسائل الإنتاج بفضل كبريات الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات، وهذا ما يؤدي حتما إلى تجريد الإنسانية من التنوع الثقافي والتعدد الحضاري اللذين تستمد منهما أسباب وجود وعطاء الخصوصيات والجماعات البشرية .

وتاريخيا ارتبطت الدعوة إلى العولمة بجملة من الأحداث العالمية الكبرى على رأسها انهيار الاتحاد السوفياتي وتحول الجمهوريات الاشتراكية المنفصلة عنه إلى تحرير أسواقها، سقوط حائط برلين، نهاية الحرب الباردة وزوال الثنائية القطبية ...الخ، وهكذا أصبحت الـولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها في أوروبا، قوة عظمى مسيطرة على عالم يزداد تقلصا حتى صار ينعت بالقرية الصغيرة، بفعل انتشار وتطور وسائل الإعلام والاتصال، فكان لابد من إعادة ترتيب البيت العالمي، وفقا لرؤية القطب المنتصر وقيمه وأفكاره بما يخدم غاياته.

ولئن حملت العولمة بعض الآثار الايجابية كتسهيل التواصل والاحتكاك وخلق فرص جديدة والتقريب بين الأشخاص والثقافات، إلا أن الغالب عليها أنها تعبير عن الاستعمار في طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، بحيث أصبح أقل وضوحا وأكثر فعالية في الهيمنة، ففي المجال الاقتصادي– وهو أبرز تجليات العولمة – تبدو العولمة اختراقا مشرعنا لاقتصادات الدول الضعيفة(دول الجنوب/ دول الأطراف)، من خلال الهيمنة على الأسواق، والتلاعب بالأسعار والبورصات، ثم استثمار ثقلها المالي والاقتصادي في المجال السياسي، بالتدخل في صناعة القرارات الحاسمة في الدول الضعيفة، وفرض نمط الحكم والتسيير الذي يخدم مصالحها بفضل التواطؤ الخفي بين المسؤولين على تدبير شؤون دول الجنوب وقوى العولمة الاقتصادية الساعية إلى تدمير هذه الدول(انظر حالتي العراق وأفغانستان مثلا)، وكذا التدخلات المباشرة للقوى العظمى في العديد من البلدان الضعيفة بالطرق الديبلوماسية أو التدخلات العسكرية والأمثلة كثيرة لاسيما في العالم العربي الإسلامي.

فالعولمة على المستوى السياسي تعمل على تفكيك الدول الوطنية وجعلها تفقد سيادتها، يقول أحد الباحثين الغربيين المناهضين لقوى العولمة: «عملية العولمة تسرع من زوال سحر الدولة بشكل كبير، فقد خسرت كثيرا من مكانتها ودورها القيادي المطلوب»[1]، ففي ظل العولمة لم يعد هناك معنى كبيرا للحدود السياسية للدول ولا لسياداتها ولا لأنظمتها وتشريعاتها، لأن شرطي العالم بإمكانه التدخل حيثما شاء وبالطريقة التي يراها مناسبة (التدخل العسكري للناتو في ليبيأحسن مثال).

أما على المستوى الثقافي، وهو الأكثر أهمية بالنسبة لهذا البحث، فهناك من يذهب إلى أن العولمة هي فعل اغتصاب ثقافي، وعدوان رمزي على سائر الثقافات بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والثقافة في ميدان الاتصال[2]. وتبعا لنظرية المركز

والأطراف، فهناك ثقافة مهيمنة – الثقافة الغربية طبعا– وثقافة مهيمن عليها –ونحن منها– وهذه الأخيرة آيلة للتقلص والانكماش حتى التلاشي والاضمحلال.

فالعالم من منظور العولمة كما يرى المفكر المغربي محمد سبيلا في كتابه الموسوم بـ: "زمن العولمة"، عبارة عن وحدة عضوية متكاملة وفضاء تجاري لإنتاج وتسويق السلع المختلفة المادية منها والرمزية أو الروحية، وبالتالي يمكن القول أن العولمة هي عملية سوقنة للعالم وسلعنة لكل شيء، وتتداخل في ذلك الجوانب الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، حتى قيل إن العولمة تمتطى القطار الاقتصادي وتعبئ عرباته بالسياسة والثقافة والتربية والاجتماع، فالصورة المتداولة التي تقدم عبرها العولمة نفسها هي صورة طوفان اقتصادي وإعلامي وثقافي عارم، طوفان كاسح لا يبقي ولا يذر، طوفان يكتسح كافة المجتمعات والاقتصادات ويجرف معه كل الثقافات فيفتت هوياتها، ويذيب صلابتها ويجعلها كيانات في مهب الريح.[3]

والهدف الأسمى لهذه الصيرورة العالمية هو بقاء المهيمن مهيمنا وغيره مهيمنا عليه، مع العمل دوما على تطوير استراتيجيات وآليات تكريس هذه الثنائية وتأبيدها في شكل يجعلها غير مرئية ولكن جد فعالة، يقول القرضاوي في هذا السياق: «إن العولمة كما تطرح اليوم(..)الاستعمار القديم بوجه جديد واسم جديد، إن الاستعمار يغير لونه كالحرباء، ويغير جلده كالثعبان، ويغير وجهه كالممثل، ويغير اسمه كالمحتال، ولكنه هو هو، وإن غير شكله وبدل اسمه »[4].

وقد دأب المستعمر الغربي منذ أن وطئت قدماه أرض مستعمراته على تبني كل ما من شأنه تدعيم بقائه، بغض النظر عن مشروعيته أو تبعاته، ومن بين الاستراتيجيات الفعالة في هذه العملية ما تعبر عنه المقولة التي أصبحت تردد كمثل شعبي" فرق تسد"، إذ عمل هذا المستدمر–بلغة مولود قاسم نايت بلقاسم– على تغذية الخلافات بين القبائل والإثنيات بخلق الشقاقات والصراعات والاستعادة الخبيثة لبعض الحوادث والمعطيات التاريخية الشاذة والتي تكرس الفرقة والنزاع،

وهذا ما نلاحظه من خلال ما يحدث في البلدان العربية في الآونة الأخيرة (انظر مثلا: التغذية الحديثة للصراع السني الشيعي، تقسيم السودان، القضية الأمازيغية في بلدان المغرب العربي، تغيير العلم الليبي...)، حتى يتمكن من فرض هيمنته عليها، وقد وظف لإحكام سيطرته هذه ترسانته العلمية والمعرفية، فكان ينظر للجماعات على أنها بنيات مكونة من عناصر/ قبائل وإثنيات، مرتبطة فيما بينها بعلاقات قد تكون دينية أو لغوية أو عرفية...الخ، ويكفي التدخل على مستوى العلاقة بتحطيمها أو بإحداث خلل فيها حتى يتم الاقتتال والتآكل الداخلي بين أفراد تلك الجماعات داخل البنية الواحدة، أو بين البنيات/الجماعات المتجاورة .

وبمرور الزمن تم تطوير مبدأ «فرق تسد»، بعد الاستفادة الكبيرة للعقل السياسي الغربي من معطيات العلوم الدقيقة المعاصرة والثورات المعرفية التي عرفتها في شتى فروعها، حيث أبدع العقل الاستعماري آليات واستراتيجيات جديدة للهيمنة، وهي آليات تشتغل على عمق أكبر مما كانت عليه في السابق ليجعلها تطال العنصر في حد ذاته بالإضافة إلى البنية والعلاقة، وبدل تفكيك العلاقات بين العناصر داخل البنيات، أصبح يقوم بتفتيت العناصر أو الأفراد في البنية الواحدة .

ومثلما هو الحال في التطور الحاصل في عالم المادة، أين تحول مفهوم الذرة من كونها أصغر جزء مكون للمادة إلى عالم كبير فسيح يمكن اختراقه والتعرف على مكنوناته، كما يؤكد ذلك أحد العلماء قائلا:«إن كلمات ومصطلحات من قبيل: ذرة، جوهر فرد، وجسيمات أولية، أصبحت تاريخية لا تحمل المعنى المراد منها لغويا في الفكر العلمي والفلسفي على حد السواء، فالجزء الذي قيل أنه لا يتجزأ، يواصل قابليته للانقسام، والجسيمات التي كانت أولية لم تعد حاليا أولية» [5].

الأمر نفسه في تطور طريقة تعامل قوى الاستعمار والهيمنة مع الدول والمجتمعات الضعيفة، حيث ينطلق هذا التعامل من قابلية هذه المجتمعات للانقسام ويتم العمل على تمزيقها ثم تفتيتها، مثال ذلك ما حدث في لبنان، العراق

وأفغانستان، الجزائر، فلسطين والسودان، ويحدث في ليبيا وسوريا وبدرجة أقل في مصر، والبقية تأتي لا محالة إذا استمرت الأوضاع على حالها، حتى أن المرء ليذهل ويتعجب من مفارقة وحدة القضية الفلسطينية ووضوحها من جهة، في مقابل تعدد أو تشرذم الحركات والفصائل والميليشيات الفلسطينية من جهة أخرى وتباين استراتيجياتها وآليات اشتغالها، التي يصل بها الأمر إلى الاقتتال فيما بينها في كثير من المرات.

وهكذا تحولت آلية الهيمنة من «فرق تسد» إلى« فتت تسد »، وفي هذه العملية الثانية تأثير كبير على مفهوم الهوية –خاصة بالنسبة لعالمنا العربي الإسلامي–إن لم يكن قضاء نهائيا عليه، فالعولمة كما يقول القرضاوي تريد أن تسلخنا من جلدنا وأن تنزعنا من هويتنا أو تنزع هويتنا منا[6]، والهدف النهائي إبقائنا على الحال التي نحن عليها من الوهن الحضاري الذي يجعلنا نبدو مجتمعات هشة، سريعة الانكسار، سهلة الاختراق، مستسلمة لإرادات التفكيك والتفتيت والهيمنة، و«الشخصية العولمية المطلوبة في السوق الكوني هي ذلك الميركانتيلي الذي لا يقيس الأشياء والأفكار والقيم إلا من خلال مردوديتها، وهي ذلك الشخص العملي البراغماتي الذي لا يكون أسيرا لأية منظومة فكرية أو قيمية تشوش على وعيه أو تشل سلوكه، الشخصية النموذجية المطلوبة ليس في رأسها أفكار مسبقة ايديولوجية أو عرقية أو ما شابه ذلك»[7].

وهنا نجد أنفسنا أمام خطر حقيقي يترصد خاصة الإنسان العربي المسلم في الحفاظ على هويته ومصدر هذا الخطر طبعا هو سطوة العولمة وتأثيرها المباشر من خلال استغلالها الماكر لوسائل الإعلام وتمرير أو ضخ النموذج الهووي الذي ترغب في تكريسه كنموذج كوني عبر هذه الوسائل/الوسائط، مما يجعلنا تحت وطأة وضع لا نحسد عليه أو بين أمرين أحلاهما مر– كما يقال– فإما الذوبان في هذا النموذج المفروض أو التشتت والاضطراب وغياب الرؤية الواضحة للأهداف، وهو الوضع

الذي نعيشه للأسف الشديد، فنحن أمام إشكالية عويصة وهي ماثلة أمامنا ونصطدم بها في معاشنا اليومي – ويعانيها الشباب بصورة أكثر جلاء– في شكل جدل حاد بين ما نحن عليه وما نريد أن نكونه من جهة، وما هو متاح أو مفروض من جهة أخرى، بعبارة أخرى: كيف نستطيع تحقيق التكيف الملائم بين ما هو موجود أو مقومات الشخصية العربية الإسلامية بالصورة التي هي عليها والشخصية العولمية أو الكونية المطلوبة والقادرة على المحافظة على بقائها وفعاليتها في زمن العولمة؟.

ثانيا: الهوية المبنية أو الهوية كملجأ:

من الناحية التاريخية تعتبر مقولة الهوية موضوعا للتفكير الفلسفي منذ أقدم العصور إلى الآن، وتداخلت مقاربتها مع مفاهيم عديدة كالجوهر، الماهية، الشخصية، الإنية ، الذات، وغيرها، والكلمة المقابلة للفظ "هوية" في اللغة الفرنسية هي لفظة (identité) وهي من الأصل اللاتيني(idem) الذي أنتج الصفة (identicus)التي تفيد الشبيه والمماثل وتعارض ما هو مختلف ومتنوع[8].

وقد عرفت إشكالية الهوية وما يتداخل معها من مقولات حضورا متجددا في الخطاب الفلسفي منذ لحظة الفيلسوف اليوناني سقراط ومقولته الشهيرة «اعرف نفسك» إلى لحظة ديكارت وإعلانه لمبدأ الكوجيتو «أنا أفكر إذن أنا موجود»، وصولا إلى الفلسفات الوجودية التي قاربت الإشكالية من منظور أسبقية الوجود على الماهية ونظرت للمشروع المفتوح، دون أن ننسى إسهامات المفكرين المسلمين في بحث موضوع الهوية لاسيما ابن سينا (980-1037)في مؤلفه"رسالة الطير" أين ابتكر مفهوما جديدا للدلالة بصورة أدق على مضمون الهوية وهو مفهوم الإنية، فهذا المفهوم الأخير يؤكد الحضور–هنا(أنا)، بدل الغياب الذي يستفاد من الهوية–هناك (هو)، وقد استعاد مولود قاسم مفهوم الإنة وجعله عنوان أحد مؤلفات هوسماه "إنية وأصالة" بعد أن طعمه بمفهوم الجوانية لعثمان أمين (1905-1978) المستفيد

بدوره من الفلسفة الحيوية لهنري برغسون(1859-1941) من خلال تمييزه بين الأنا السطحي والأنا العميق.

والحقيقة أنه لا سبيل لحصر إسهامات كل الفلاسفة عبر العصور في مقاربة موضوع الهوية بل إن الأمر يزداد استعصاء في الفترة المعاصرة أين أصبح الموضوع مطعما بمعطيات جديدة بفضل إدراج مناقشته ضمن العديد من العلوم الإنسانية والاجتماعية كعلم النفس وعلم الاجتماع الأنثروبولوجيا بفروعها المختلفة ومدارسها المتعددة، مما أفرز مقاربات جديدة لإشكالية الهوية.

ورغم الحضور المكثف لهذا الموضوع في مختلف الخطابات العامية، العلمية والإعلامية والفكرية، إلا أنه من الصعب تحديد مدلول دقيق، نهائي وحاسم لمقولة الهوية، وسبب الاستعصاء حسب أحد الباحثين هو «أن الهوية في حد ذاتها تعريف ولا جدوى من تعريف التعريف، أي تقديم تعريفين، إذ أن الثاني يصبح هو التعريف والأول إما ناقص أو مرفوض».[9]

لذلك سنوجه اهتمامنا لموضوع الهوية من خلال مكوناتها وما تحيل إليه أي ما يسمى بعناصر الهوية أو "ثوابتها" كالثقافة واللغة والدين والتاريخ، وهذا في الدول والمجتمعات العربية الإسلامية مع مناقشة بعض خصوصيات إشكالية الهوية في التجربة التاريخية والسياسية للمجتمع الجزائري، ومرد ذلك ارتباط مفهوم الهوية ارتباطا عضويا بهذه المفاهيم، حتى أنه لا يمكن الحديث عن أحد هذه المفاهيم إلا باستحضار المفاهيم الأخرى، فهناك تداخل وتبادل للتأثيرات فيما بينها عبر التاريخ وفي كل المجتمعات.

وبالعودة إلى تاريخنا المعاصر، أي منذ استعادتنا لاستقلالنا- ولو بنسب متفاوتة- فإننا نلاحظ أن العناصر المكونة للهوية، والتي اشتغل الاستعمار على طمسها وزرع الخلافات والصراعات حولها، استطاعت أن تلتئم مجددا- ولو مؤقتا أثناء الثورة وفي السنوات الأولى التي تلت استرجاع السيادة- بفضل توظيفها

كشعارات فعالة لتعبئة الجماهير وجعلها تلتف حول الحركات التحررية في البلدان العربية الإسلامية، ولا يمكن إنكار الدور الكبير الذي لعبته مسألة التفاف الشعوب حول الشعارات الثورية الحماسية والتي استمدت قوتها التجييشية من كونها تركزت على حماية اللغة والدين والحفاظ على تميز الشخصية الوطنية ضد المشاريع التدميرية الدول المستعمرة، وقد تحولت هذه الشعارات شيئا فشيئا إلى أيديولوجيا التف حولها الخطاب السياسي للدولة العربية الفتية، حديثة العهد باسترجاع السيادة، «وقد نجح نموذج الدولة–الأمة في التوحيد الثقافي ضمن هوية مركزية ذات أرضية شرعية مقبولة، على الأقل من أغلبية المنتمين للدولة–الأمة »[10].

فالدولة الوطنية الحديثة، وبحكم ضرورات بناء الوطن وحماية الاستقلال وتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار نظرت لمفهوم الهوية على أنه تركيب هدفه إحلال وحدة التصورات والقيم محل التشتت والتمزق والفرقة، وتحول مفهوم الهوية إلى "ملجأ" آمن، ينبغي الهروع إليه والالتفاف حوله اتقاء شر الغزو الثقافي للآخر الذي لا يبرح المخيال الاجتماعي للأنافأي مشكلة أو أمر خطير يحدث في البلاد، فإن أصابع الاتهام توجه للآخر، وفق مبررات شتى كالأطماع الخارجية والمؤامرة والغزو الثقافي...إلخ، واتقاء شر بعض الأنا (المعارضة) المنظور إليه على أنه عميل لهذا الآخر، وتكون المبررات من قبيل أذناب العدو في الداخل أو عملاء الأعداء أو كما يقال في الجزائر "حزب فرنسا"، والتاريخ يشهد أنه في كثير من المرات ترمى شتى أشكال الاحتجاج والمعارضة بالعمالة والخيانة والتآمر مع قوى معادية للوطن هدفها النيل من الهوية الوطنية والرأسمال الرمزي للأمة –بتعبير بيار بورديو–، وهذا ما لاحظناه بصورة واضحة من خلال ردود الفعل الأولى لقادة الدول العربية التي شهدت حركات احتجاجية عنيفة، فقط حاول الخطاب الرسمي سواء في تونس أو مصر أو اليمن أو ليبيا وسوريا الاستثمار في فكرة المؤامرة الأجنبية، وتوزيع تهم الخيانة والعمالة للغرب، على المعارضين له سواء وصفوا بـ"الثوار"أوالشباب المحتج أو

غيرها من التوصيفات، غير أن هذه الأسطوانة التبريرية التي كانت جد فعالة بالأمس القريب اتضح صدؤها وعدم جدواها اليوم بالنظر إلى التغير البنيوي الذي طال كلا من الطالب والمطلوب، وهذا طبعا لا يعني تبرئة ذمة المعارضة، مثلما لا يفيد تعزيز براءة السلطة أو الحكام، إنما المقصد من وراء هذه الفكرة هو الإشارة إلى الإقحام غير المبرر لمقولات الهوية والوطنية ثم التلاعب بها لاستغلالها في صراعات هدفها الأول إما اقتناص السلطة أو الحفاظ عليها والاستثمار في ما تدره من امتيازات.

فخطاب الهوية الذي وظفته النخب الحاكمة عندنا اتسم بكونه خطابا إقصائيا في الجملة «لأنه يعين الآخر بصفته خصما وينظر إليه بصفته عدوا أو عدوا مرتقبا عبر رسم الدائرة الجمعية، فوظيفة هذا الخطاب الأولى هي ايديولوجية تكمن في ضرورة التعارف بين أصدقاء-أي كل الذين يشاركون من الجانب نفسه في معركة سياسية- وتعيين العدو، وكل معسكر يحتاج إلى علامات ورموز وشعارات لخطاب يجمع أنصاره ويستبعد الآخرين بالطريقة نفسها[11].

وقد كانت السلطة القائمة تعمل دوما على احتكار الحديث عن الهوية موظفة شتى أدواتها الفعالة (إعلام، دعاية، عنف مادي، عنف رمزي...) في شرعنة هذا الاحتكار، محولة عناصر الهوية إلى رأسمال رمزي ثمين بيدها دون غيرها، ومن ثم يكون لها وحدها حق المساءلة والاتهام لمعارضيها، وفي الوقت ذاته يكون لها حق منع الآخرين من أشكلة أو اختراق هذا الرأسمال الرمزي أو حتى الاقتراب منه، وهي العملية التي يصفها أحد الباحثين قائلا: «الدولة الحديثة صنعت جهاز الهوية (مثل أوراق الهوية وصورة الهوية وبصمة الهوية.. ولكن أيضا اللغة والدين والقبيلة) وحولته إلى جدار أخلاقي وامتحان أمني مسلط على رقاب سكانها»[12].

هكذا فقد تم تصور الهوية والتعامل معها باعتبارها مفهوما جاهزا، مصنعا، معلبا، محنطا، عناصره -أو ثوابته- معروفة بدقة ويمكن الإشارة إليه، لتكون مهمة النظام السياسي مقتصرة على توزيع الهوية/ السلعة على المواطنين، من خلال ضخ

عناصرها أو بالأحرى تصوره الخاص لعناصرها، عبر وسائل الإعلام، ومهمة المواطنين الوحيدة هي استقبال هذا النموذج والامتثال له وحتى تقديسه دون تبرير، ودون تساؤل عن ماهيته، والمسار التاريخي الذي مر به هذا التصور للهوية،كما تعمل السلطة أيضا على ربط هذا التصور/النموذج بمعركة الهيبة والافتخار وإثبات الذات (انظر مثلا، عنوان أحد مؤلفات مولود قاسم-الوزير- المؤكد لهذا التوجه وهو: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830)، عبر التغني بمكتسبات الماضي والأصالة والتماثل والوحدة، وعبر المغالاة في التشبث بالشخصية الخالصة والعالم الخاص وما إلى ذلك، باختصار أصبحت الهوية «عبارة تمت مصادرتها، أو هي بصدد الضياع أكثر فأكثر في دروب ألعاب السلطة ومتاهاتها بمساعدة وسائل الإعلام»[13].

وإذا كانت هذه الممارسة ضرورية ومشروعة -إلى حد ما- غداة استرجاع السيادة وبداية تشكيل الدول الوطنية الحديثة، بالنظر لأولوية ترميم البنى القاعدية للدول الفتية والتي هدمها الاستدمار -أو كاد- طيلة تواجده ببلداننا، وبناء مؤسسات جديدة وتوفير الحاجيات الملحة لشعوب خرجت للتو من استدمار شل كل إمكانياتها واستنزف جميع مقدراتها، إلا أن هذه الضرورة أخذت تضعف وتتناقص تدريجيا بعد انتهاء أفراح الاستقلال، وظهور مؤشرات جديدة، وعوائق اقتصادية واجتماعية بسبب النمو الديمغرافي، وتفاقم مشاكل السكن والشغل من جهة، وتطور الوعي الفردي والاجتماعي بانتشار التعليم ووسائل الاتصال والتعرف على ما تتمتع به المجتمعات المتقدمة من رفاهية وحرية من جهة أخرى، فظهرت مطالب شعبية كثيرة -تزعمها في الغالب عنصر الشباب- تواجه الأنظمة السياسية القائمة، على رأسها المطالبة بحماية الحريات والتعددية السياسية وحتى العقائدية والعدالة الاجتماعية وما إلى ذلك.

وكلها مطالب عجزت الأيديولوجيا السياسية القائمة الموجهة لهذه الأنظمة على توفير الحد الأدنى منها، لذلك فقد شهد الثلث الأخير من القرن الماضي الكثير

من الأحداث الدالة على «انفجار الهوية المركزية وانشطارها إلى هوايات جزئية غالبا ما تنتمي إلى ثقافات فرعية تغلب عاملا واحدا أو عدة عوامل لتبنى عليها هوية منفصلة واحتجاجية» [14]، من الأمثلة على ذلك القضية الأمازيغية في المغرب العربي الكبير،القضية الكردية في المشرق العربي، الأقلية القبطية في مصر...الخ، وربما تظهر في المستقبل قضية الأقلية اليهودية في المغرب أو تونس أو فضية الطائفة الشيعية في كل البلاد السنية...الخ، كما أن هناك طرحا آخر يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يستبعد كل العناصر المنظور إليها كثوابت للهوية ويرى أن« شباب اليوم المحتج هو جيل ما بعد هووي بامتياز، أنه لا يدافع عن أية مدونة ايديولوجية أو رابطة قومية أو منظومة عقدية بعينها»[15].

ويمكن تفسير هذه العملية بالعودة إلى إشكالية تطور المعرفة العلمية وتحديدا الآلية التي فسر بها الإبستمولوجي الأمريكي توماس كوهن(1922-1996)، في كتابه الشهير "بنية الثورات العلمية"، كيفية انبثاق النظريات الجديدة حيث يرى أن النظرية الجديدة تظهر للوجود نتيجة حدوث أزمة النموذج أو الباراديغم القديم وعدم استطاعته الإجابة عن المشكلات المطروحة أو المستجدة بطريقة فعالة ومقنعة، وبعد حصول صراعات كبيرة بين أنصار النموذج القديم والقائلين بالنموذج الجديد، يتم قبول الطرح الخاص بالنموذج الجديدوبالتالي إحلال النظرية الجديد بدل القديمة، وهي نفس الوضعية التي نعيشها الآن على مستوى إشكالية الهوية، فالمفهوم السابق للهوية المركزية أصبح عاجزا عن حل مشكلات الحاضر، وغير كاف لإقناع كل الأصوات في المجتمع، بل بالعكس فالاستمرار في اعتماده أو الدفاع عنه ليس من شأنه إلا أن يهيئنا إلى عداء أخلاقي وإرادة الثأر لكل طرف من الآخر المغاير.

ومن ثم فإنه لا بد من انبثاق مفهوم جديد للهوية، يكون قادرا على إقناع الجماهير الغاضبة المحتجة، التي تشعر بظلم طال أمده، يقول الراحل محمد أركون

(1928-2010) حول ضرورة الاستماع لهذه الجماهير والوعي بمشروعية مطالبها:« إن العاطفة القومية نبيلة ومشروعة، ولكن بشرط ألا تتحول إلى احتقار أو نفي للآخرين أو حتى محاولة طمسهم وسحقهم سياسيا وإنسانيا، فالكردي في المشرق العربي يحق له أيضا أن يفتخر بقوميته وبلغته وأصالته، وقس على ذلك الأمازيغي في المغرب الكبير، وبالتالي إن التطرف القومي هو المدان وليست العاطفة القومية السلمية ذات النزعة الإنسانية والمنفتحة على الآخر، وقل الأمر ذاته عن الدين(..)عندما يسود التعصب والانغلاق تختفي النزعة الإنسانية وتموت»[16].

والوضعية المتأزمة التي نعيشها ليست ناتجة عن ضعف نموذج الدولة-الأمة فحسب، بل هي انعكاس أيضا لاستراتيجية التفكيك والتفتيت التي تمارسها العولمة وقواها الاقتصادية والسياسية، عبر شعارات ظاهرها البراءة وباطنها الهيمنة على كل الدول الضعيفة على غرار دعوات نشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والدفاع عن حقوق الأقليات، والدعوة لتبني فكرة الهويات المرنة...، وغير ذلك من المفاهيم الجديدة التي هي في تعارض تام مع المفاهيم التي انبنت عليها الدولة الوطنية، هذه الدولة التي اشتغلت ومارست مهامها طيلة فترة حكمها بإقامة تحالف محكم-ظاهر في بعض البلدان وخفي في بلدان أخرى- بين الحزب الواحد واللغة الرسمية والدين الرسمي، ففي الجزائر مثلا سيطر حزب جبهة التحرير الوطني كحزب واحد لا شريك له طيلة ثلاثة عقود، مثلما اعتبرت اللغة العربية لغة رسمية للجميع عربا وأمازيغ، مع تبني الإسلام السني المالكي للجميع،وتم استبعاد كل أشكال المعارضة من أحزاب سياسية ودعوات للتعددية اللغوية، ولم يسمح بالنشاط لأي شكل من أشكال التنوع المذهبي أو العقائدي-باستثناء المذهب الإباضي في منطقة غرداية التي لها خصوصية معينة ليس هنا مجال الحديث عنها- والانفتاح على الآخر/المختلف، فهو منظور إليه كعدو مسبق، وهي وضعية نعتقد أنها سائدة في أغلب الدول العربية الإسلامية، وإن وجدت هناك بعض الاختلافات بين الدول فهي تبقى سطحية بسيطة ولا تمس بجوهر

المسألة التي يمكن وصفها بإعادة إنتاج للوضعية الاستعمارية من حيث الاستبداد والإقصاء والدغمائية وأحادية التفكير...الخ ، من قبل النخب الحاكمة في الدول الوطنية العربية الإسلامية بعيد استرجاع السيادة.

ثالثا: الهوية مشروع لا يكتمل:

خلصنا من خلال توصيف الراهن المحلي والعالمي، وانعكاساته على مستوى مفهوم الهوية إلى أن المفهوم التقليدي السائد لم يعد مجديا، وهو يعيش مأزقا حقيقيا تعيشه كل الدول العربية الإسلامية، وقد بدأ ينفجر في بعض هذه الدول،وباقي الدول ليست بمنأى عن هذا النوع من الانفجارات التدميرية ما لم تتخذ خطوات حقيقية لتغيير الوضع، ومن ثم فإنه لابد من إحداث تغيير جذري على مستوى فهمنا وتعاطينا مع هذا المفهوم، فـ«نقد الأحادية يهدف إلى نتزيل الإنسان خارج دائرة نرجسيته وماهيته المتناهية والتذكير بوجوده بصفته كائن-مع وبما هو تاريخ ولكن ذلك لا يشكك أبدا في ثباته لذاته[17]»، والاستحضار الواعي والنقدي للعناصر التي ينظر لها على أنها مقومات الهوية وثوابت الأمة كاللغة، الدين، العرق، التاريخ...الخ، يبين لنا أن هذا الثبات الذي توصف به، يعد في حقيقته تعمية وحجبا للتاريخية التي حكمت وتحكم هذه العناصر في انعكاسها أو ترجمتها على أرض الواقع والعيش عليها إن صح التعبير، فكثافة الواقع وتعقيده يجعل الحديث عن ثبات هذه العناصر أمرا مردودا على القائلين به، لأن هذه العناصر تعد بعدا مضافا إلى جدلية بثلاثة أبعاد؛ الفكر، التاريخ والواقع، ومن ثم فإن فهم وتصور هذه العناصر يتغير تبعا للواقع الاجتماعي عبر التاريخ، ومن اليسير البرهنة على هذه المسألة، لنأخذ قضية الدين مثلا؛ نحن نستعمل عبارة العالم الإسلامي للدلالة على هذا الجزء المترامي الأطراف من المملكة المغربية إلى إندونيسيا، وفي هذه المساحة الشاسعة من التنوع والتعدد والتباين في الطقوس والممارسات والتصورات وحتى العقائد ما لا يمكن إنكاره، وهذا بفعل الخصوصيات الاجتماعية في كل منطقة من المناطق التي يشملها

العالم الإسلامي، مثلما أن إسلام القرون الهجرية الأولى يختلف عن إسلام الخلافة العثمانية أو الإسلام الحالي، طبعا الإسلام كممارسة وليس كنصوص، وهذا بفعل التبدل والتغير الحاصل بمرور الزمن

هذه الجدلية تفرض علينا الاستعاضة عن مفهوم الهوية المبنية بتبني مفهوم جديد يمكن تسميته بالهوية-المشروع، الذي يتم بناءه عبر الزمان، في المستقبل، والذي لا يكتمل أبدا، ويمكن تعديله ونقده باستمرار، فهوية الشيء كما يقول محمد عمارة: «هي ثوابته التي تتجدد ولا تتغير، تتجلى وتفصح عن ذاتها دون أن تخلي مكانها لغيرها»18، ومن ثم فهي ليست رفضا للآخر، بقدر ما هي تأكيد للذات، وليست حاجزا أمام التجديد والتحديث، إنما هي خصوصية تسعى للتمايز دون تكبر، والتفتح دون شعور بالدونية أو النقص تجاه الآخر، بعبارة أخرى يمكن الحديث عن الهوية باعتبارها جهدا للذهاب نحو الآخر لاكتساب بطانة الذات، وعودة من الآخر نحو الذات لإثبات وجودها المتميز.[19]

من جهته يعتقد فتحي التريكي أن الهوية ليست انكماشا حول الذات بل هي انفتاح وفهم وتواصل وفعل، يقول حول هذه الفكرة: «إن الهوية دون انفتاح على المختلف أخلاقيا ومن غير فعل مشارك في سيرورة التاريخ وبلا نهضة للأفكار ولأنماط الحياة وللغيرية بصفة عامة تصبح مرضية لأنها قد انكمشت حول ذاتها ورفضت العالم وما يحيط بها»[20]، فالهوية هي لحظة شعور واع بالتميز عن الآخر، من جهة، وعن الأنا/الماضي من جهة أخرى، ومن ثم تكون لحظة تأسيس الأنا المستقبلي، لأنها الأرضية التي يقف عليها المشروع الآتي، وعن هذا التصور المفتوح للهوية يقول الراحل محمود أمين العالم(1922-2009): «الهوية هي السمة الجوهرية العامة لثقافة مجتمع من المجتمعات، وأرى أنها ليست أقنوما ثابتا جاهزا نهائيا، وإنما هي مشروع مفتوح متطور في المستقبل أي متشابك متفاعل مع الواقع والتاريخ»[21]

وفق هذا التصور تكون الهوية مشروعا ينجزه الإنسان في نفسه أولا، ثم في مجتمعه بعد ذلك من خلال تمثله الواعي لما يدعى بالثوابت الهوية، وفقا لإمكاناته وأهدافه ومتاحاته الفكرية والواقعية، فالهوية عملية وبناء يتشكل باستمرار في الزمكان، وله القابلية للاستزادة في الامتلاء دون ارتواء، وهي تشكيل متنوع من الإرادات والانتماءات والتطلعات، ضمن وحدة تقبل التنوع وتنفتح على التعدد، لأن كل وحدة لا تقبل هذا التنوع ستؤدي إلى انفجار نزعات التعصب المغلقة، مثلما حدث ويحدث في كثير من المجتمعات التي عانت من الأنظمة ذات الطابع الشمولي، وقبل ذلك فهي إعادة اكتشاف مستمر لنفسها من خلال النوازل والمستجدات، فنحن«لم نستعمل من أنفسنا القديمة إلى حد الآن إلا سطحها الهووي، الصاخب، العنيف، المهزوز، نعني بالأساس انفعالاتنا القومية والدينية، فإننا أحوج ما نكون إلى إعادة إنصات شديد لأنفسنا المحسوسة واليومية كما تقول نفسها في بعدها البشري الكوني»[22].

ومثلما هي الهوية وعي وانفتاح، فهي بنفس الدرجة عمل وكفاح، وهي تصورات وإن كانت حاضرة عند بعض المثقفين، إلا أنها شبه غائبة في المشهد السياسي والواقعي، فإذا حاولنا مقاربة مشكلة الهوية في الجزائر مثلا، وهي تعد من أهم الإشكاليات التي أسالت حبر المثقفين ورجال الإعلام، ولا تخلو منها خطابات رجال السياسة، مثلما هي جزء من الخطابات اليومية في كثير من الأوقات، إلا أن الطرح الذي يتم تناول هذه الإشكالية وفقه، يمكن وصفه في كثير من الأحيان بكلمة حق يراد بها باطل، فهي إما تطرح بطريقة غير موضوعية ولا تاريخية وبالتالي غير مجدية، أو تطرح في أوقات خاصة من أجل التوظيف السياسي البراغماتي الضيق.

والطرح الفعال للإشكالية الهوية في الجزائر لا يكمن في الدفاع عن عنصر ضد آخر (اللغة الأمازيغية ضد العربية أو ضد الإسلام أو اللغة العربية ضد الأمازيغية..) فهذا مسلك لا يعمل إلا على تدعيم وتعزيز ثقافة الإقصاء والعداء،

كما أن المشكلة لا تكمن في الإجابة عن سؤال من نحن؟ ومعرفة هل نحن عرب، أم أمازيغ أم مسلمون...؟ ومن ثم تكون الإجابة بأن هويتنا هي العروبة والأمازيغية والإسلام، لأن إجابة كهذه تجاوزتها المعطيات الراهنة،كما أنها غير تاريخية ولا موضوعية ومن ثم فهي لم تعد فعالة، إنما السؤال الحقيقي والجوهري الذي نحن مطالبون ببحثه ومدارسته هو: ماذا يعني أن نكون أمازيغ أو عرب أو مسلمين؟، ماذا تضيف لنا هذه الانتماءات؟ كيف نفهمها؟ كيف نعيشها؟ ثم ماذا قدمنا لها؟ كيف نحميها وكيف نطورها؟ وكيف نطور أنفسنا بها؟.

ويكون الجواب عن هذه الحزمة من الأسئلة، هو أن الانتماء لهذه العناصر يحملنا مسؤولية أكبر، مسؤولية فهم جوهر هذه العناصر ووعيه ثم مسؤولية العمل على إبرازها وتجسيدها على أحسن وأكمل وجه ممكن.

وواقع حالنا يقول العكس تماما، فنحن نساعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في طمس حقيقة هذه العناصر وتشويهها، والأمثلة كثيرة لا تعد ولا تحصى، فدسترة الأمازيغية والإقرار بالبعد الأمازيغي للهوية الوطنية لم يرافقه عمل ولا بحث في إبراز هذا البعد الهووي، واجتثاث كل ما يسهم في تحسين معرفتنا من غياهب التاريخ، أننا نقيم مهرجانات عظيمة لمدن تيمقاد، جميلة وغيرها، وننسى أن بناة هذه المدن(الرومان) هو مفتتوا الشعب الأمازيغي، ونحتفي بالقديس أوغسطين(354-430)مع أنه لم يكن إلى جانب أبناء جلدته (الأمازيغ) ضد غزاتهم الرومان، دون القديس دونا الذي كان في صف البؤساء من هذا الشعب...، وفي المقابل لا توجد أي إشارة أو احتفال أو تذكر لبعض الزعماء التاريخيين الذين أنجبتهم الجزائر قبل الفتح الإسلامي، ولا يعقل أن نبقى جاهلين بأبسط المعطيات المتعلقة بالجزائر القديمة، ونكتفي بما يردده رؤساء الأحزاب السياسية والمترشحون للانتخابات بمختلف صيغها بأنهم مع القضية الأمازيغية وبأنهم سيعملون على تطويرها وإعادة الاعتبار لها وغير ذلك من الوعود التي تتلاشى مع انقضاء فترة الحملة الانتخابية.

نفس الوضعية تنسحب على اللغة العربية، فرغم ترسيم أولوية اللغة العربية في المواثيق والدساتير، وقوانين التعريبالمتتالية، إلا أننا نعيش في ظل فرنسة الإدارة في الواقع من أعلاها إلى أدناها، أما بالنسبة للإسلام الذي لا تتواني الألسنة وبعض الأحزاب السياسية في التصريح بأن، برامجها تقوم على تطبيق الشريعة، و«الإسلام هو الحل»، و«القرآن دستورنا»، إلا أن الواقع يتحدث لغة غير هذه، فهذا الإسلام الذي هو الحل لم نعد نستطيع إدراك معالمه الصحيحة في ظل تكاثر المذهبيات المستحدثة وتنافرها والتفكير المتبادل فيما بينها، وقد وصل الأمر إلى الافتاء بالقتل مثلما عشناه في العشرية الحمراء في تسعينيات القرن البائد، والاقتتال الذي نتابعه يوميا في مناطق كثيرة من العالم الإسلامي، حتى أن العنف في الآونة الأخيرة يكاد ينحصر في العالم الإسلامي.

خاتمة:

إن الخروج من هذه الوضعية الإشكالية التي تؤطر موضوع الهوية في الراهن العربي الإسلامي عموما، يتطلب القيام بزحزحتين مهمتين للإشكالية:

- الزحزحة الأولى: وتتمثل في ضرورة إعادة طرح إشكالية الهوية وبحث عناصرها وطبيعتها، ولكن في إطار ثقافي بدل الإطار السياسي الذي طرحت فيه أول الأمر، وأدى إلى انفجار الهوية المركزية، فالطرح الثقافي لإشكالية الهوية يفيدنا في إنتاج خطاب جديد، خطاب يحاول أن يكون علميا موضوعيا، على يكون هذه المرة خطابا في الهوية، بدل الخطاب السابق الذي كان خطابا عن الهوية وكان ظرفيا، براغماتيا، مرتبطا في الغالب بالاستحقاقات السياسية، وشتان بين الخطابين، ومن جهة أخرى فإن هذه الزحزحة تسمح بتفعيل دور المثقف، الذي ينبغي له تحمل كافة مسؤولياته في الوقوف حاجزا أمام كل الألاعيب السلطوية، التي تعيد إنتاج الممارسات السابقة والمتمثلة في احتكار الحديث عن الهوية، وتسويق تصورات جاهزة، معلبة،ومبنية لهذه

الهوية، وأن يعمل على وضع معالم تسهم في تأسيس وبناء الهوية كمشروع مفتوح، والذي ينبغي أن يرتكز على تبني استراتيجية تربوية قادرة على إحداث التغيير الإيجابي خصوصا لدى الشباب بتكريس قيم الانتماء مع التأكيد على الحرية الذاتية والانفتاح على الآخر،وهما سبيلا القدرة على الإبداع، دون الوقوع في العبث أو الانبطاح.

- الزحزحة الثانية: وتخص طريقة إنتاج المثقف للمعرفة وكيفية تقديمه لمعالم هذا المشروع المستقبلي، ويتعلق الأمر هنا بضرورة التخلي عن لغة الخلاص ولعب دور البطل المنقذ، وممارسة دور الوصاية على الجماهير، والتخلي عن تلك المشاريع الطوباوية، التي تبرر فشلها في تحقيق أهدافها بجهل الجماهير، وعدم قدرتها على فهمها واستيعابها، ثم تجسيدها في أرض الواقع، فهذه التبريرات لم تعد مجدية، لأن أول أبجديات التفكير العلمي المنتج والفعال في التغيير، هي الانصات لصوت الواقع الذي يمثل الموضوع، والمنطلق الحقيقي للباحث أو المثقف من أجل معالجات ناجعة للمشكلات الجزئية الموجودة في الواقع.

ينبغي إذن الاستماع لأفراد المجتمع بمختلف فئاته لاسيما الشباب ومعرفة مشاكلهم اليومية ومساعدتهم على تجاوزها، فالخروج من الحالة الإشكالية عمل متكامل بين النخبة المثقفة والجماهير، والنخبة السياسية الحاكمة الملزمة بفتح المجال أمام الفئة الشبانية في تقلد المسؤوليات والمساهمة في بناء معالم المستقبل، فهذه الفئة لم تعد أغلبية صامتة بل أصبح صوتها مدويا ولابد من الإنصات إليه، مع مطالبتها بضرورة تحمل مسؤولياتها وتبعات اتجاهاتها وقراراتها، وفق معادلة الحقوق والواجبات،وفي ظل وجود إرادة سياسية مساعدة على تجسيد الرؤى في أرض الواقع، أما إذا بقي حالنا على ما هو عليه من الجمود و الخمود والركود فسوف يكون كل حديث عن/أو في الهوية، غير ذا جدوى، لأن حالة كهذه لا تملك مفاتيح مستقبلها حتى تستطيع بناءه.

الهوامش

1. هارولد موللر: تعايش الثقافات، مشروع مضاد لهنتنغتون، ت: إبراهيم أبو هشهش، طرابلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2005، ص71.
2. بركات محمد مراد: ظاهرة العولمة، رؤية نقدية، الدوحة، وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية، ط1، 2002، ص23.
3. محمد سبيلا: زمن العولمة، فيما وراء دوائر الوهم، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ط1، 2006، ص 82
4. يوسف القرضاوي: المسلمون والعولمة، بورسعيد، دار التوزيع و النشر الإسلامية، ط1، 2000، ص 16.
5. سام تريمان: من الذرة إلى الكوارك، ت: أحمد فؤاد باشا، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ط1، 2006، ص07.
6. يوسف القرضاوي: مرجع سابق، ص ص 46-47.
7. محمد سبيلا: مرجع سابق، ص 83.
8. فتحي التريكي: الهوية ورهاناتها، ت: نورالدين السافي وزهير المدنيني، بيروت-تونس، الدار المتوسطية للنشر، ط1، 2010، ص 36.
9. محمد العربي ولد خليفة: المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، الجزائر، منشورات تالة، ط1، 2007، ص89.
10. محمد العربي ولد خليفة: مرجع سابق، ص 91.
11. فتحي التريكي: مرجع سابق، ص 25.
12. فتحي المسكيني: الهوية والحرية، نحو أنوار جديدة، بيروت، جداول للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 239.
13. فتحي التريكي: مرجع سابق، ص 35.
14. محمد العربي ولد خليفة ، مرجع سابق، ص91.
15. فتحي المسكيني: مرجع سابق، ص 240
16. محمد أركون: نحو تاريخ مقارن للأديان التوحيدية، ت: هاشم صالح، بيروت، دار الساقي، ط1، 2011، ص11.
17. فتحي التريكي: مرجع سابق، ص 49.
18. محمد عمارة: معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، القاهرة، دار النهضة، مصر، ط1، 1997، ص181.
19. محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص 97.
20. فتحي التريكي: مرجع سابق، ص 44.
21. محمود أمين العالم: من نقد الحاضر إلى إبداع المستقبل، القاهرة، دار المستقبل العربي، ط1، 2000، ص ص 102-103.
22. فتحي المسكيني: مرجع سابق، ص 11.